



المهندس عzzat أحمد عzzat



١٠٠% الجامعة الأهلية

حامد دنيا

الجامعة الأهلية أو الوطنية بالمصاريف .. أصبحت قاب قوسين أو أدنى .. مناقشات لجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني برئاسة المهندس عzzat أحمد عzzat .. دخلت أيامها الحاسمة .. أظهرت المناقشات الموضوعية الحادفة التي دارت في الاجتماع الحاسم للجنة منذ أربعة أيام .. أن الجانب المؤيد لفكرة إقامة الجامعة رقم ١٣ يكاد يكون بالإجماع .. وبعد أيام تأخذ القواعد الشعبية للحزب الوطني الحاكم دورها في مناقشة هذا الموضوع القومي .. بعد أن وافق وزير التعليم ورؤساء الجامعات وأساتذتها والمهتمون بشئون التعليم وخبراء التربية .. من حيث المبدأ على إقامة الجامعة الخاصة .. واعتقد أن مناقشات الجماهير سوف تكون حية ومثمرة وموضوعية .. لأنها ستجرى تحت إشراف لجنة التنمية الشعبية بقيادة المايسترو الكبير ذي الهمة المهندس عzzat أحمد عzzat .. ويمكن أن أتنبأ بأن نتيجة استطلاع رأى الجماهير سوف تكون ١٠٠% للجامعة الأهلية .. باعتبارها مطلباً شعبياً منذ عدة سنوات ..

الجامعة الأهلية

في الثامنة من مساء الاثنين الماضي - ٢٥ أغسطس الحامى - كان في شرف حضور الاجتماع الفتح للجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني برئاسة المهندس الكبير عzzat أحمد عzzat نقيب المهندسين ، الذي عقد بقاعة الاجتماعات الرئيسية للأمانة العامة للحزب .. والخليفة أنه كان اجتماعاً ناجحاً مائة في المائة .. بدأ ناجحاً منذ اللحظة الأولى .. وانتهى ناجحاً بعد ساعتين ونصف ساعة من النقاش الإيجابي الثمر البناء .. وأستطيع أن أقول بصدق أنه حقق أهدافه تماماً .. وهذه مقومات نجاح هذا الاجتماع الكبير ..

١ - في الكلمة القصيرة الموجزة للمهندس عzzat أحمد



د. مصطفى كمال حلمي

عzzat لافتتاح الجلسة .. حدد بصراحة مفهوم العمل الحزبي الناجح عندما قال : إننا سوف ننهي من الاجتماع الساعة العاشرة مساءً تماماً .. أي أن فترة الاجتماع ساعتان .. ولذلك يجب ألا تطول كلمة أي متحدث عن خمس دقائق المطلوب أن تكون كلمة موجزة وموضوعية .. حتى تخرج نتيجة محددة .. لا تريد أن يستمر الاجتماع ثمان أو عشر ساعات كما كان يحدث في الماضي .. لا أعتقد أن أي اجتماع يطول عن الحد المعلوم يمكن أن يكون فعالاً أو إنتاجياً ..

وقى رأى ، ورأى الصديق .. ابن عركى - السطة غرقة - وكان مجلس إتي يبي مباشرة الدكتور فتح الله الخطيب الوزير الأسبق .. أن هذا التقليد الجديد في اجتماعات الحزبية يتبع في مصر لأول مرة .. ولينه يصح تقليد واجب العائد بصفته به مشور من الصديق كمال

النادي الأمين المساعد للحزب الوطني المسئول عن التنظيم .. لكل كواد الحزب .. وبذلك تصبح ملتزمين ومتضيقين في كل اجتماعات الحزبية .. حتى لا تنوء المناقشات أو تصبح المواضيع في زحام الكلام أو عمرة الحاشية ..

٢ - ومن أهم مقومات نجاح ذلك الاجتماع .. أن كل الذين حضروه سواء كانوا من السادة الوزراء أو رؤساء الجامعات أو أساتذتها أو أعضاء لجنة التنمية الشعبية .. كانوا مستعدين تماماً لمناقشة موضوع الاجتماع .. وهو الجامعة الأهلية أو الجامعة الوطنية بالمصاريف الفعلية .. ودارسين لكل نطق وزوايا الموضوع الهام ..

××× حضر الاجتماع من الوزراء : الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم والبحث العلمي بوصفه الوزير المسئول عن الإشراف ومتابعة قيام الجامعة المنشودة .. والدكتورة أمال عzzat وزيرة الشئون والتأهيات الاجتماعية باعتبارها أستاذة بكلية حقوق القاهرة .. وقد جلس الوزراء على منصة الرئيسة للاجتماع بمقر المهندس عzzat أحمد عzzat .. ومعهم الأستاذ ماهر محمد على مقرر لجنة التنمية الشعبية ..

وحضر من رؤساء الجامعات : الدكتور حسن حمدي رئيس جامعة القاهرة .. ومحمد كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس .. وطالبة غويضة رئيس جامعة الزقازيق .. وعبد المجيد عzzat رئيس جامعة قناة السويس .. وعبد الحى مشهور رئيس جامعة طنطا .. ويحيى شاهين رئيس جامعة ألبيا .. ويحيى مسعود رئيس جامعة المنصورة .. وكان في مقدمة الحاضرين أيضاً الأستاذ الحبيب عبد الطيف والأستاذ عبد المنعم الصاوى الوزيران السابقان .. والدكتور عادل عز عبيد معهد التنمية الإدارية .. والمهندس سعد هجرس نائب وزير الزراعة .. والدكتور يحيى قلاييل عبيد هندسة القاهرة .. والدكتور فتح الله الخطيب عبيد كلية الاقتصاد الأسبق .. والدكتور السيد على السيد عضو الأمانة العامة .. والدكتور مصطفى السيد الأستاذ بكلية الاقتصاد وعضو مجلس الشعب .. والدكتور حسن كمال رئيس قسم الخاسية بكلية تجارة عين شمس .. والمهندس حسى إسماعيل رئيس شركة الحرف والصنعي .. وعدد غير قليل من الطلبة والشبان ..

وقد دارت مناقشات ذلك الاجتماع الكبير على النحو التالي :

م. عzzat أحمد عzzat موضوع الجامعة الوطنية أو الجامعة الأهلية بالمصروفات .. فتنضم بأى اسم .. طرحه للمناقشة منذ شهر .. لم أكن أتوقع هذا الأهتمام الكبير من الناس .. أغلب المواطنين يزيدون .. وبسبة قليلة تعارض .. ولكن أساتيده .. ولذلك فبعد أن تسبى من مناقشة هذا الموضوع سطره لجنة التنمية على القواعد الشعبية على مختلف المستويات في أنحاء الجمهورية لمناقشته .. وحتى لا تخرج إلى التنفيذ العمل إلا بعد اقتناع ودراسة كاملة ١٠٠

د. مصطفى كمال حلمي أحب أولاً أن أشيد بمجهود الأخ الكبير المهندس عzzat أحمد عzzat .. وكنا نعرف أعماله العظيمة في كافة الميادين .. وبالنسبة للتربية والتعليم .. لقد استطاع أن يحقق معجزة سنة ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر العظيمة وغزو قواتنا المسلحة الياسلة .. بعد تحرير أرضنا الطاهرة .. لتفعل الرئيس القائد محمد أنور السادات وأمر بإعادة فتح المدارس في مدن القناة .. في ذلك الوقت كانت حالة مدارسها هناك يرثى لها .. باعتبار أن تحت للمهندس الكبير

عن أحمد عيَّان. وكعادته وخشي المذنب قال في لا تلقى كل شيء سبوحاً إلى حالته الطبيعية في أسرع وقت.

وفعلاً خلقت المعجزة في شهر بالفيصل. أُنشئت أجهزة الهندسة عيَّان أحمد عيَّان إصلاح ١٨٦ مدرسة. أصلحوها من الألف إلى الياء وتم تأليها. وتمكنوا من إعادة ١٩٠ ألف تلميذ إلى مدارسهم بعد هذه الفترة القصيرة جداً. وبذلك بدأت الدراسة في منطقة القناة في موعدها دون تأخير.

وانطلق الدكتور مصطفى كمال حلمي للتحديث عن موضوع الجامعة الوطنية والأهلية بالمتاريف فقال: هذا الموضوع في رأيي يعتبر ثوباً وأنا مع المهندس عيَّان أحمد عيَّان في ضرورة طرحه على القواعد الشعبية للحزب الوطني.

ثم تحدث وزير التعليم عن التطور التاريخي للتعليم الخاص في مصر منذ نشأته في أيام الاستعمار البريطاني وحتى الآن. وانتهى إلى القول: في ظل الاحتلال كان التعليم الرسمي يخضع لتوجيهات استعمارية. ومقتضراً على فئة محددة من الشعب أو صفوة معينة.

× وبعد ثورة ٢٣ يوليو: أصبح الهدف من التعليم الخاص هو العمل على خدمة الشعب وأبنائه. ووضعت لذلك خطوط قومية عريضة لا يمكن الحيد عنها. وهي:

- لا بد من دراسة تاريخنا المصري.
- ضرورة تعلم لغتنا القومية.. اللغة العربية.
- لا بد من تعلم جغرافيا مصر.
- الدين.. لا بد من تعليمه. ولجب مراعاة عدم إكراه أو إجبار طفل على حضور درس ديني غير دينه.
- السلطة المصرية تراجع الكتب الخارجية حتى تؤكد من قومية هذه الكتب وأهدافها قبل تقرير تدريسها.
- التعليم الخاص في التعليم العالي.. الهدف منه عدم الاستغلال أو تحقيق ربح.

وكل ذلك يجب أن يكون في إطار الخط القومي وخطة الدولة.

وانطلق وزير التعليم بعد هذه المقدمة الضرورية عن أهداف التعليم الخاص إلى الحديث عن نقطة هامة وجوهرية.. إنها مرحلة رياض الأطفال أو الحضانة. لقد طلب من لجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني أن تتحمل مسئوليتها.

أعلن د. مصطفى كمال حلمي أن من الإلزام بدأ من السادسة. أما ما قبل ذلك فتترك للتعليم الخاص. وبين أن وزارة التعليم أمكنها أن تنجح في العام الماضي بعد موافقة مجلس الدولة. فصول حضانة بمصاريف في مدارسها الرسمية. حتى لا تكون مخالفة للدستور.

وتكلم الوزير عن أهمية التعليم الفني.. وكيف إن نسبة المقبولين في الثانوية التي تعادل ٦٠٪ من الناجحين في الإعدادية. يعكس الثانوية العام الذي تحدت نسبه بـ ٤٠٪. وكيف أصبح لدينا حالياً ٩٠ تخصصاً في التعليم الزراعي والتجاري والصناعي.

وتكلم الدكتور مصطفى كمال حلمي عن التعليم الخاص في مرحلة التعليم العالي مبيناً أنه مقنن. ويوجد ثلاثة أنواع من المعاهد العالية بالمتاريف:

معاهد الدراسات الإسلامية. ومعهد الدراسات العربية بعد الليسانس والكالوريوس.

معاهد ٤ سنوات:



د. كامل دينة



د. طلة عويصة



د. عبد النعم جد

الدستور يؤيدها

وتقدم المعاهد العالية للدراسات التعاونية والإدارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية. ومعهد كمال الذي تمتح ٤ تخصصات في الكالوريوس. والمعهد الفني للقوات المسلحة. وذلك كله علاوة على المعاهد العليا الفنية التي تمتح الدبلوم بعد سنتين. وهي التي أعطى خصوصيتها البنك الدولي استعداده للمساهمة مبلغ ٤٠ مليون دولار في تجهيزها بأحدث المعدات.

× وأعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي في نهاية كلمته أن لكل طالب من الناجحين في الثانوية العامة هذا العام. وعددهم ١٤٣ ألفاً. مكاناً في كلية جامعة أو معهد عال.

وها التفت إليه المهندس عيَّان أحمد عيَّان وسأله:

ورغم هذا.. فكيف طالباً مصرياً يتعلمون في خارج مصر؟

وزير التعليم:

حسنة آلاف في جامعة بيروت العربية وحدها. بخلاف المقيولين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم أو الذين يتعلمون على نفقتهم في الخارج.

م. عيَّان أحمد عيَّان:

طبعاً لن نخرج عن الخط القومي للدولة. ولكن ألا نقر أن الطالب، خاصة في هذه السن الصغيرة - ١٧ أو ١٨ سنة - الذي يتعلم في الخارج بعيداً عن رقابة أهله وذويه. كيف يستطيع أن أسير عليه في بيروت أو في دمشق أو في الخرطوم أو في بغداد؟ ألا يكون هذا الطالب عرضة للاغتراف والضياع؟

د. مصطفى حلمي:

مضبوط. وأنا لا أعارض في قيام الجامعة الوطنية أو الأهلية بالمتاريف. ولكننا نريد فقط ضمانات أو بعض الضمانات. كأن نريد فتح تخصصات جديدة للإصلاح الزراعي والأمن الغذائي. إلخ. تخصصات تتطلب خطة التنمية للدولة. وفي رأيي أنه يستحسن أن يكون القول على أساس حد أدنى من مجموع الدرجات. كما تفعل الجامعة الأمريكية بالقاهرة. حددت ٧٠٪ شرطاً للتقدم لها. ولكننا في نفس الوقت اشتراطاً عليها أن يكون ٧٥٪ من طلابها مصريين و ٥٠٪ من أساتذتها مصريين وأن يتعلم خمسة الأوائل فيها بالعام أي يعطون من المتاريف والرسوم الدراسية.

د. عادل عز (معهد التنمية الإدارية):

إنني أطالب بقيام الجامعة الأهلية فوراً. نحن الآن في عهد الانفتاح. ويجب أن نترك التعليم فيه حراً. موازنة الدولة لم تعد تتحمل أي أعاء جديدة ولذلك فانركوا الناس أحراراً يوزعون دخلهم كيف يشاءون ماداموا يسددون الضرائب المطلوبة منهم. في هذه الجامعة قد نشأ تخصصات جديدة. وأرى أن كثيراً من الطلاب المشوقين سوف يقبلون عليها ليتعلموا فيها بالمتاريف. وسوف تكون هذه فرصة ليزكروا أمالهم لعربهم من الذين يقل مجموع درجاتهم عنهم. ولا حاجة لما يقال: ومن أين سنأتي بيئة التدريس؟ إنني أقول: وأين المتاحسون على الدكتوراه الذين رفضوا العودة من الخارج. إنهم بلا شك سوف يأتون إلى بلدهم الأم - مصر - مادام التعليم سوف يصبح بالمتاريف الفعلية. وسوف تتوافر الإمكانيات وستزلف بالتالي مراتبهم وحوافزهم. هذا علاوة على التداب الأساتذة المصريين الأحرار الموجودين في جامعاتنا الحكومية. وغير صحيح

مابينه البعض - وهو قليل جداً - من أن هذه الجامعة الخاصة سوف تكون مقصورة على طبقة محددة من شعبنا. فواقع مجتمعنا المصري يكذب هذا ويدحضه تماماً. والآن في عهد الانفتاح أصبحت الدخول وإن كانت متقارنة فلانها متقاربة. ويستطيع الكثيرون ممن كنا نعتقد أنهم لا يقبلون على الدفع. يمكنهم أن يسددوا الرسوم منها كانت قيمتها للإعفاء على أبنائهم في هذه الجامعة.

بل إنني أستطيع أن أقر أن كثيراً من المواطنين يستطيعون الدفع حالياً بالعملة الصعبة. وقد نأكد ذلك حالياً عندما كانت الدولة تفتح باب الدفع لأية ساعة بالدولار. كالمسيارات أو التليفزيونات الملونة. إلخ.

كان الناس يسابقون على الدفع لفرصة أن الدولة كانت تضطر للإعفاء باب الحجز أو الدفع في نفس اليوم أو بعد ٤٨ ساعة على الأكثر. وهذا يدل على القدرة الشرائية الموجودة لدى الشارع المصري.

د. مصطفى السعيد:

هذه الفكرة الجامعة الأهلية أو الوطنية أو الخاصة بالمتاريف يصعب قبولها. لأنها تعارض مبدأ تكافؤ الفرص ومجانبة التعليم. كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الأعداد في التعليم النظري. ولابد من التأني وإعادة النظر والتدقيق في المشروع جيداً قبل التثبيت والإقرار.

م. عيَّان أحمد عيَّان: فكرة الجامعة الأهلية أو الوطنية بالمتاريف لقيت قبولاً بشكل مقطع النظر والاتصالات والأسئلة التي تصل إلى لجنة التنمية الشعبية للحزب لا يمكن أن نحصى ولا نعد. بل إن الاستفسارات التي ترد من خارج مصر عن هذه الجامعة تلحق أي وصف أو تصور.

د. توفيق فرج:

هذا الاقتراح - الجامعة الوطنية - لن ترحبها من الجماهير لأنه يحقق آمالاً في نفوسهم. والحقيقة أن كل فكرة أو مشروع له مزايه وله عيوب. ولكن مزايا الجامعة الوطنية أكثر جداً من عيوبها.

وأهم ميزة هي أن قيام الجامعة سوف يولد الكثير من أبنائنا من الضياع. سنوفر على أولياء الأمور ما يتكبدونه من عداوات صعبة في الإعفاء على أبنائهم الذين يتعلمون في الخارج. سنوفر لزوجة أحوال ما يكون البلد إليها. المهم أن نبحث في مكان الجامعة ونخصصها. وأرى أن تكون تخصصات جديدة غير موجودة حالياً.

حامد دنيا:

هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية. وفي الحقيقة لم يبدأ طرحه منذ شهر. ولكن فكرة الجامعة ألزمتها عقب أن تولى الرئيس السادات مسئولية الحكم في أكتوبر ١٩٧٠. بعد أن زالت عقدة الخوف. ومنح للكلمة حريتها في عهد سيادة القانون. وألغيت الحرامات وصفت العتلات. إلخ. ولكن الموضوع بدأ يأخذ دفعة إلى الأمام ودوره التنفيذي منذ تولى المهندس الكبير عيَّان أحمد عيَّان - وله منا كل شكر وتقدير وعرفان بالجميل - هذا المشروع. عندما طرحه في لجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني للمناقشة منذ شهر مضى.

إن هذا الموضوع القومي الكبير ليس بديلاً عن جامعة بيروت أو جامعة القاهرة فرع الخرطوم. ولكن، لمواجهة الحقيقة الماثلة أمام عيوننا. إن المنع لتأخر الثانوية العامة - سنة بعد أخرى. يجد أن أعداد المقبولين تزداد وبالتالي تزداد أعداد الناجحين. الأمر الذي يرفع القول

.. وتحمي شبابنا من الانحراف



حرص الطلبة والطالبات على حضور مناقشات الجامعة الوطنية بالمصاريف

في الكليات الجامعية المختلفة . وقد نجح هذا واضحا في نتيجة هذا العام . إذ تبين من نتيجة المرحلة الأولى للقبول بالجامعات أن الحد الأدنى للقبول بكليات الطب هو ٨٧ . ومعنى ذلك أننا إذا أمعنا النظر وجدنا أنه بعد عام أو عامين سوف يصبح الحد الأدنى للقبول في كليات الطب ٩٠ . وهكذا سوف نجد أنفسنا بعد عدة سنوات أمام معادلة صعبة . نأجسون في الثانوية العامة بتقدير ٩٠ أو أكثر . أي بتقدير ممتاز طبقا لتقديرات الجامعة . ولكن أصحابها لا يستطيعون دخول الكليات التي يريدونها فإما هو الحل ؟ وكيف يمكن أن نخرج من هذا المأزق أو المطلب الذي سوف نلع فيه إن عاجلا أو آجلا ؟

لا بد من مواجهة ذلك بقيام الجامعة الخاصة . سوف يدخلها عدد من المتفوقين جدا النادرين . سوف يرون في هذه الجامعة امتيازاً . وسوف يفضلونها على غيرها من الجامعات الرسمية . وفي نفس الوقت سوف يدخل هذه الجامعة في الكليات التي يريدونها الطلبة المتفوقون الحاصلون على مجاميع عالية ولكنها لا تؤهلهم لدخول الكليات التي يريدونها في جامعاتنا الحكومية بالجان . أي على نفقة الدولة . للتدبير لتفوقهم . وهذه ليست بدعة . فالجامعة الأمريكية بالقاهرة تقبل الطلبة الخمسة الأوائل المصريين في الثانوية العامة بالجان . كما أنها في نفس الوقت . وإن كانت قد وضعت حدا أدنى للمجموع فإنها قبلت في العام الماضي أربعة طلاب مصريين بمجاميع أقل بكثير من الحد الأدنى بعد أن اشترطت عليهم معاملتهم معاملة الطلاب الأجانب . ووافق الطلبة المصريون ودفعوا الرسوم بالدولار . سيدفعون سنويا ٢٧٠٠ دولار أمريكي طوال فترة الدراسة ببيبا بمصاريف الجامعة ٤٥٠ جنبا مصريا !

× × الجامعة الخاصة ليست ضد تكافؤ الفرص . ألا توجد الآن ١٣ حالة استثناء من قواعد القبول ؟ وأنا بطبيعة الحال لست ضد الاستثناءات . فكلها لطروف طبيعية وأسباب موضوعية . ومقدموها أصحاب حق فيها .

× × وأنا بصراحة أريد أن أسأل هذا السؤال أصر صريح

كم عدد الطلبة المصريين الذين يلقون في جامعة بيروت العربية أو في جامعة القاهرة فرع الخرطوم بعد نجاحهم في السنة الأولى . فيها ؟ ألا يحول كل طالب ناجح طبقا للاتفاق إلى جامعاتنا المصرية هنا فوراً ؟ أظن أن الإجابة

واضحة . وأعتقد أن طالبا واحدا ناجحا لا يبق في السنة الثانية في بيروت أو في الخرطوم . إلا أبناء موظفينا الرسميين في سفاراتنا هناك . واعتقد أن هؤلاء يحولون أيضا إلى جامعاتنا . إذن فكان التقدم لجامعة بيروت أو جامعة القاهرة فرع الخرطوم ماهو إلا نوع من التحايل أو المهرب أو اللب والدوران لمدة سنة . ليعود بعدها الطالب إلى إحدى جامعاتنا في مصر .

× × وهناك سبب جوهري . لقد ذكرت أكثر من مرة . ولأعيب في أن أكثر . أن وجود طلابنا صغار السن هنا . سوف ينجحهم من الانحراف ومن الضياع . ولقد رويت واقعة الرسالة التي طلب فيها الأستاذ عطية الله مستشارنا التقني الأسبق بلينا في أوائل الستينات . من وزارة التعليم العالي المصرية وقتئذ . أن تعيد النظر في الطلبة المصريين الذين يتعلمون على نفقته في الخارج . وقد وصل عددهم حينذاك إلى ثلاثة آلاف طالب وطالبة . اضطر كثير منهم إلى الزواج من بنات مساويات يعملن خادمت في وظائف نافلة . حتى يحصلوا على الإقامة أو الجنسية . وبعضهم اضطر لأن يعمل جرسونا أو ماسح أحذية . ليصرف على نفسه . بعد أن تلعز تحويل النقود إليه من مصر ! ولها طالب الأستاذ عطية الله أن تبحث له الحكومة عن حل . ولكن لم يجبه أحد !

باختصار : أن الجامعة الأهلية بالمصاريف أصبحت مغلقة شعبيا جغرافيا . فعلى المجلس الأعلى للجامعات أن يحدد لنا المواصفات الخاصة بهذا التعليم الجامعي . من جميع زواياها حتى نخرج إلى العمل مدروسا ومفتا . وتولد الجامعة الوطنية ناجحة منذ قيامها .

د آمال عثمان وزيرة الشؤون والتأمينات :

أنا مع قيام الجامعة الأهلية . لأنها لا تتعارض مع مبدأ حماية التعليم ولا تحل مكانه الفرض . ولكن هي تحتاج إلى دراسة متأنية وواعية قبل أن تعرض على القواعد الشعبية

المهندس عثمان أحمد عثمان :

أريد أن أرى لكم قصة من الواقع . منذ عشرة أيام فقط أنشأت شركة تسويق للتخضر في الإسماعيلية برأس مال نصف مليون جنيه . حضر إليها بعض الشباب من حرجي كليات التجارة والزراعة يريدون الاشتغال في الشركة .



د مصطفى السيد



د أيمن السعيد

وإنما قابلتهم قلت لهم : لا مكان لكم . أنا في حاجة لموظف بسيط . وكان رد الشباب الأربعة . وهذا مفهوم جديدة لا تريد مكاتب تريد أن تعمل أي شيء في الشركة . أن تعمل سائقين لسيارات الحصار . أن تخدم الفلاحين . قلت : وثاقا لم تخصصوا الطريق بذلك أن حصلوا على الشهادات الجامعية ؟

قالوا : لا . نحن أصبحنا متفكرين . نحمل الآن شهادة جامعية . أشعنا رغبة أسرنا . ولكننا نريد أن نأخذ الطريق من أول السلم . أن نتعلم فعلا . وقال المهندس عثمان أحمد عثمان :

وعندما أعلنت الشركة عن عشر وظائف ليستغل أصحابها في وظائف بسيطة كسائق أو عامل أو . أو . الخ . تقدم على الفور ٣٠٠ خريج جامعي لشغل هذه الوظائف . الحقيقة أنني كنت سعيدا لتغير مفهوم الشباب عندما . وسوف أعمل على أن تسري هذه الروح وهذا الاتجاه الجديد بإذن الله في كل شركات الأمن الغذائي

د كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس :

هذا الموضوع ليس سهلا . والفكرة ليست جديدة . وأنا أؤيدها منذ أول لحظة عندما طرحت للنقاش منذ عدة سنوات . إلى أريد فكرة قيام الجامعة الأهلية بالمصاريف من حيث المبدأ . وأنا بوصف أستاذًا للقانون الدستوري . فإنها لا تتعارض دستوريا لأمع حماية التعليم ولأمع تكافؤ الفرص ولأمع مبدأ المساواة . وذلك طبقا للمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٤٠ من الدستور . أن المادة ١٨ تنص على أن التعليم حق تكفله الدولة . والمادة ٢٠ تتحدث عن حماية التعليم في مؤسسات الدولة . أما في الجامعة الأهلية فنحن نكون في صدد التعليم الخاص . وبالتالي يكون لا محال للاعتراض بأن هذا خروج على الحماية . كما أن المادة ٤٠ تقول : إن المواطنين مساوون في الحقوق والواجبات . وهم بالتفعل كذلك أمام مكتب تنسيق القبول للجامعات بالنسبة للجامعات الحكومية والمعاهد العالية الرسمية . وسوف يكون الأمر كذلك عند الدخول لهذه الجامعة طبقا لقانون الجامعة الأهلية أو الوطنية نفسه

□ □ □

وانتهت مناقشات هذا الاجتماع المنعقد الأول من نوعه الذي أداره بحزم وحكمة المهندس الكبير عثمان أحمد عثمان . وقد اتفق على أن يقدم باقي الذين لم تسمح لهم ظروف الوقت آراءهم مكتوبة إلى لجنة التنمية الشعبية . وعلى أن تشكل لجان نوعية متخصصة من اللجنة العامة . وذلك لدراسة الجوانب المختلفة للشروع في الجامعة الوطنية أو الأهلية بالمصاريف أو الجامعة . رقم ١٣ . بالمصاريف ووضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لكل من هذه الجوانب على حدة . حتى يمكن أن تأخذ الجماهير الشعب دورها في المناقشة وإعطاء رأيا في هذا المشروع القومي الذي طالما اشتاقت الجماهير إلى قيامه

وإلى اللقاء مع الاجتماعات القادمة للجنة التنمية الشعبية لاستكمال مناقشة هذا المشروع . والبدء في مناقشة موضوع مدارس الحضانة . باعتبارها مرحلة أساسية وضرورية قبل بدء مرحلة الأثرام

□